الاقتصاد والأعمال

«ستاندرد آند بورز» تخفض تصنيف «الخليج» وتعدل نظرتها المستقبلية

أعلن بنك الخليج عن قيام وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني بتخفيض تصنيف البنك على المدى الطويل من (A–) إلى (BBB+)؛ نظراً لتوقعات الوكالة بانخفاض مستوى الدعم السيادي في الوقت الحالي.

وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، إن الوكالة قامت بتعديل نظرتها المستقبلية للبنك من "سلبية" إلى "مستقرة"؛ بما يدل – من وجهة نظر الوكالة – على قدرة البنك على الحفاظ على مرونة أعماله وقوة مركزه المالي على مدى الـ12–24 شهراً القادمة.

وأوضح البنك أن تصنيف الوكالة يتماشى مع تصنيف دولة الكويت، حيث يدل تخفيض الجدارة الائتمانية للكويت على ضعف الدولة على توفير الدعم للبنوك ذات الأهمية النظامية.

وذكرت ستاندرد آند بورز في التقرير أن بنك الخليج يتمتع برأسمال كاف وجودة أصول جيدة. وعلى الرغم من أن جودة الأصول قد تتراجع قليلاً خلال هذه المدة، إلا أنه من غير المتوقع حدوث تغيير جوهري في التركزات الحالية.

بالإضافة إلى غسل الأموال وإدارة المخاطر التحوطية

الهاشل: التقنيات الرقابية تؤدي دوراً فعالاً في مكافحة تمويل الإرهاب

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره السنوي التاسع والأربعين للسنة المالية 2020/2021 متضمنًا تقرير مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية للبنك كما في 31 مارس 2021، وأبرز تطورات أعمال بنك الكويت المركزي ودوره على مدار السنة المالية.

جاء ذلك في تصريح للدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن السنة المالية التي يغطيها التقرير كانت سنة استثنائية نظرًا لما نجح بنك الكويت المركزي في مواجهته من تحديات جاءت بها جائحة كورونا، التي شكلت أزمة غير مسبوقة من حيث انتشارها على كامل رقعة الكوكب، ومن حيث امتدادها على فترة زمنية انطلقت في أواخر عام 2019 وما زالت قائمة حتى الآن، وكذلك من حيث عمقها إذ أدت حالات الإغلاق الكلي والجزئي التي طبقت في كثير من الدول ولفترات متفاوتة إلى توقف جانبي العرض والطلب، مما جمّد النشاط الاقتصادي وأدى إلى فقدان هائل في الوظائف وأضرار كبيرة في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وعلى المستوى المحلي زاد من فداحة الأزمة ترافقها مع تدهور في أسعار النفط، جعل منها أزمة مزدوجة، تتطلب مواجهتها مزيدًا من الإنفاق في ظل تراجع الإيرادات.

وذكر المحافظ الهاشل أن هذه الأزمة حملت اختبارًا حقيقيًا لحصافة السياسات النقدية والرقابية التي دأب بنك الكويت المركزي على تطبيقها على مدار العقد الماضي. وأبرزت متانته وتمكنه من المحافظة على استمرارية الأعمال لديه ولدى القطاع المصرفي في البلاد، لتقديم الخدمات المالية للجمهور رغم الظروف الضاغطة والاستثنائية وغير المسبوقة التي فرضتها الجائحة، حيث واصل البنك أعماله بسلاسة ودون انقطاع لأي من مهامه، واستمر في أداء أدواره الموكلة إليه وجميع عملياته دونما توقف، وبالسرعة والكفاءة المعهودتين.

وعلى مدار السنة المالية الماضية استمر بنك الكويت المركزي في جهوده لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي انطلاقًا من نهجه الاستباقي، وتدخله المبكر، وواصل استخدامه الفعال لمنظومة أدوات السياسة النقدية، والسياسة الرقابية وأدوات التحوط الكلي، وتوظيفها جميعها باحترافية عالية لتعزيز النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، وضمان مواصلة البنوك والجهات الخاضعة لرقابته تقديم خدماتها المالية للاقتصاد والمجتمع على نحو سلس وسريع وآمن.

وأكد الدكتور الهاشل أن الطبيعة غير المعهودة لهذه الأزمة أكسبت دور بنك الكويت المركزي كمستشار مالي للحكومة أهمية استثنائية، تطلبت منه قيادة جهود تحفيز الاقتصاد الوطني في مواجهة تداعيات الجائحة، والمساهمة في تطوير المنظومة التشريعية، ووضع الضوابط الرقابية لتنفيذ القرارات المتصلة بالشأن المصرفي والمالي، وتقديم الدراسات والتصورات لمسار الأزمة وسبل معالجة أبعادها المختلفة. وقال المحافظ إن الأزمة أثبتت رصانة الثقافة المؤسسية لبنك الكويت المركزي، القائمة على تسهيل تدفق المعرفة وتبادل الخبرات، وتعزيز التميز ورفع الإنتاجية من خلال بيئة عمل تمكن العاملين في المؤسسة من تطوير أدائهم وتنمية معارفهم وزيادة تأهيلهم. والاعتماد على كفاءات وطنية استثمر طويلًا في تنميتها وتدريبها وتطويرها، وقد واصل بنك الكويت المركزي خلال هذه السنة تعميق هذه الثقافة المؤسسية، وترسيخها عبر جهوده في مجال تنمية الكوادر البشرية وتطويرها.

وقد جمع بنك الكويت المركزي إلى عنايته بالعنصر البشري اهتمامه بتطوير البنى التحتية لتقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي، لتوفير بيئة ملائمة لتطور التقنيات المالية والاستفادة منها، وأردف ذلك بجهود متواصلة لتطوير المنظومة الرقابية لتلك الخدمات الإلكترونية، وإدارة حصيفة وقوية لمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني.

كما واصل بنك الكويت المركزي جهوده على مستوى المسؤولية الاجتماعية والاتصال مع الجمهور عبر تقديم التوعية التي من شأنها حماية عملاء البنوك والمحافظة على حقوقهم، ورفع الثقافة المالية عبر حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" التي أطلقها البنك بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، إلى جانب سعيه الاستراتيجي لتطوير الكفاءات الوطنية في المجال الاقتصادي والمصرفي والمالي، عبر مبادرة "كفاءة"، بالإضافة إلى جملة من أنشطة التواصل والمسؤولية المجتمعية.

وشدد المحافظ الهاشل على أنه ما زال من المبكر القول بانتهاء التداعيات الاقتصادية للأزمة رغم جميع الخطوات والتدابير التي اتخذت في مواجهتها، إذ لا تزال حالة انعدام اليقين تهيمن على الأفق المستقبلي للاقتصاد.

لذا يصب بنك الكويت المركزي تركيزه المستقبلي على تعزيز متانة القطاع المصرفي تحسبًا لما قد يتخذه مسار الأزمة من تطورات، ولما قد يضمره المستقبل من أزمات، فضلًا عن المخاطر التي تنطوي عليها عملية العودة عن سياسات مواجهة الأزمة، وأثر الرقمنة في تراجع دور الوساطة المالية للقطاع المصرفي، كما لا يمكن إغفال أثر بيئة الاقتراض منخفضة الفائدة على نموذج أعمال البنوك.

وفي ذات السياق ركز المحافظ على ما يبذله بنك الكويت المركزي من جهود رقابية، مؤكدًا سعي البنك المتواصل نحو تطوير ممارساته في هذا الشأن عبر الاستفادة من التقنيات الرقابية والإشرافية الحديثة (Regtech / Suptech) حيث يمكن لتلك التقنيات أن تؤدي دورًا فعالًا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإدارة المخاطر التحوطية وغير ذلك من المنافع التي تعود إيجابًا على متانة القطاع المصرفي واستقراره.

وفي ضوء تنامي أهمية البيانات الكبرى (Big Data) يولي البنك عناية خاصة لحوكمة البيانات، مراعاةً لاستخدام القطاع المصرفي تلك البيانات لتطوير خدمات ومنتجات تلبي احتياجات العملاء، مع الحفاظ على خصوصية العملاء في ذات الوقت، كما أضحت مواصلة تعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات من الأولويات، في ظل تزايد الدور المحوري للتقنية وتطور المخاطر السيبرانية وتقدم مستوياتها. كما يولي بنك الكويت المركزي ضمن أهدافه وخططه المستقبلية أهمية خاصة لقضايا التمويل البيئي، عبر تطوير معايير الإفصاح البيئي ومقاييس الأثر البيئي، والمطالبات التي تترتب على البنوك في هذا الشأن، وتضمين ذلك في نماذج اختبارات الضغط. وعلى صعيد رؤية بنك الكويت المركزي للمستقبل أشار المحافظ إلى أن دور البنك المركزي في رعاية الابتكار ودعمه لتطوير الصناعة المالية على أسس مستدامة، وتطوير البنى التحتية المالية، بما يتيح مزيدًا من ابتكار الخدمات المالية التي تلبي متطلبات العملاء على نحو آمن ومريح. ومع كل ما يحفل به المستقبل من تحديات وفرص يبقى الإنسان محور هذا التطور، ولذا أكد المحافظ مواصلة بنك الكويت المركزي تعزيز جهوده الرامية إلى تنمية كفاءاته الوطنية عددًا وتأهيلًا، وزيادة تدفق المعارف والخبرات ضمن بنك الكويت المركزي، لمواصلة مسيرة التميز والنجاح التي قادتها هذه المؤسسة على مدى عقود من خدمة اقتصاد البلاد. واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2020/1220 من خلال موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت (www.cbk.gov.kw).

محمد الهاشل

الغرفة: إنجاز المعاملات إلكترونياً

ذكرت غرفة تجارة وصناعة الكويت، إنه من منطلق حرصها واهتمامها، بتقديم خدمات مميزة وسريعة، وتحديثها بشكل متواصل، لتلبي تطلعات وطموح أعضائها، وتعمل على توفير وقتهم وجهدهم، وتساهم في الوقت ذاته في تعزيز التحول الرقمي الذي أصبح مطلباً دولياً وضرورة ملحة، لاسيما في ظل الظروف الصحية الطارئة التي تشهدها البلاد، بسبب تداعيات فيروس كورونا التي تستدعي الحذر، والأخذ بسبل الوقاية، فإن الغرفة تتيح حالياً باقة من الخدمات الإلكترونية المتكاملة، التي تغني المراجع عن الحضور لمقر الغرفة وفروعها لتخليص المعاملات، فإنه بالإمكان حالياً إنجاز المعاملات التالية (إلكترونياً) من خلال موقع الغرفة الإلكتروني (www.Kuwaitchamber.org.kw): – الإنتساب لعضوية الغرفة. – تجديد الرسوم السنوية. – استخراج شهادة الانتساب (التسجيل) السنوي. – المصادقة على صحة التواقيع من خلال تطبيق (هويتي) الخاص بالهيئة العامة للمعلومات المدنية. – إجراء التعديلات التي تطرأ على وضع المنشأه بعد اعتمادها في وزارة التجارة والصناعة، منها: × دخول وخروج شركاء. × تعديل بند الإدارة. × تعديل رأس المال. × تعديل الكيان القانوني للترخيص، وغيرها من التعديلات. واضافت الغرفة إنها قد أخطرت الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، بهذه التطورات المستحدثة، ودعتها إلى قبول المعاملات الإلكترونية الخاصة بأعضائها، إلى جانب المعاملات الورقية، التي سيتم وقف العمل بها في مرحلة لاحقة، ليتم الاكتفاء بالمعاملات الإلكترونية، ليواكب ذلك التطورات التكنولوجية، ويستوفي المتطلبات الدولية الخاصة بتحسين بيئة الأعمال، والتي تقضي بإنجاز المعاملات (آلياً) وعن بعد، دون الحاجه للحضور الشخصي، للتوقيع على المستندات والأوراق المطلوبة، واخيراً نوهت الغرفة بأن مواعيد استقبال المراجعين في إدارة المعاملات ستكون من 8:00 صباحاً حتى 1:30 ظهراً، وسيقتصر فقط على أصحاب المواعيد المسبقة التي يمكن حجزها عبر منصة الغرفة (حياك).

تعتبر الأولى من نوعها في الكويت

«وربة» يطلق خدمة وربة أوتو «WARBA AUTO» بالتعاون مع تطبيق موتري

ضمن إستراتيجية البنك الرقمية التي تطمح لتقديم حلول مصرفية رقمية يكون فيها البنك أقرب لعملائه ،أطلق بنك وربة خدمة وربة أوتو "WARBA AUTO" والخاصة بسوق السيارات وجميع مستلزماتها، حيث يمكن للعملاء استكشاف حلول تمويل السيارات بالإضافة إلى عروض ما قبل البيع وبعده وجميع مستلزمات السيارات، كما يتيح التطبيق زيارة معارض السيارات والوكالات وجميع مستلزماتها ومشاهدة السيارات بصورة رقمية والعروض المقدمة من خلال التطبيق وبضغطة زر دون العناء لزيارة المعرض الرئيسي.

وفي هذا السياق أكد حمد محمد أشكناني مدير إدارة تطوير الأعمال في بنك وربة بأن هذه الخدمة تأتي من باب تميز بنك وربة في الخدمات الرقمية لتسهيل كافة الإجراءات على عملاء البنك، وتأتي ضمن الخطة الاستراتيجية العامة للبنك لابتكار أفضل الحلول وتسهيلها لتلقي أفضل الخدمات التي يسعى البنك دائماً للتميز في تقديمها. وأضاف بأن من مميزات هذه الخدمة منح العملاء مطلق الصلاحية في انشاء عمليات البحث عن السيارات من خلال الوكالات المشاركة في هذا التطبيق والبحث عن نوع المركبة والمواصفات والأسعار واستكشاف بدائل تمويل السيارات دون العناء للزيارة الفعلية لمعارض السيارات والوكالات. كما يمكنهم أيضا حجز موعد اختبار القيادة لدى الجهات المختصة. وأضاف أشكناني بأن بنك وربة يقوم في اطار التزاماته المجتمعية باحتضان الشركات الوطنية الناشئة التي يتم ادارتها من قبل الشباب الكويتيين وذلك تشجيعاً لهم والتركيز على المنتجات والخدمات الرقمية التي تخدم عملاء بنك وربة أينما كانوا متواجدين. حيث قام "وربه" بالتعاون مع تطبيق موتري لإنجاح اطلاق هذه الخدمة، بدلاً من زيارة وكالات ومعارض السيارات، حيث يمكن للعملاء المرور على جميع المعارض والوكالات المشاركة في تطبيق موتري. ومن ناحية أخرى أكد السيد م. محمد العبدالسلام شريك مؤسس و المدير التنفيذي في تطبيق موتري بأن التطبيق يساهم في تحويل و تطوير عالم السيارات وخدمات مابعد البيع إلى عالم رقمي ومايمتاز به التطبيق من سهولة الإستخدام لخلق تجربة مستخدم فريدة لعملاء تطبيق موتري و لعملاء بنك وربة، مؤكداً على أن التعاون مع بنك وربة ومايقدمه من عروض حصرية ومميزة لتمويل السيارات إضافة قيمة لما يقدمه التطبيق ويساعد في الوصول لأكبر عدد ممكن من العملاء، مشيداً بدور البنك الداعم للمشاريع الشبابية لاسيما في مجال التطبيقات الإلكترونية.

مسؤولو وربة

الشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية ش.م.ك مقفلة
Eastern National Oilfield Services K.S.C.C

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والغير عادية

يتشرف مجلس الإدارة بدعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لعامي 2019 & 2020 والجمعية غير العادية لعام 2021 للشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية، الذي تقرر إنعقاده يوم الخميس الموافق 2021/08/12، في تمام الساعة 01:00 ظهراً، الكائن في منطقة شرق الأحمدي – قطعة 8 – قسيمة 42 – مجمع الشركة الخليجية العالمية - الميزانين ، وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جداول الأعمال أدناه :

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31

1- سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.
4- مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في2019/12/31 والمصادقة عليه.
5- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
6- مناقشة عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
7- سماع تقرير التعاملات التي تمت او ستتم مع الأطراف ذات الصلة.
8- مناقشة الاستقطاع للاحتياطي القانوني بنسبة 10% مبلغ 7,076 د.ك (سبعة آلاف وستة وسبعون دينار كويتي).
9- مناقشة الاستقطاع للاحتياطي الاختياري بنسبة 10% مبلغ 7,076 د.ك (سبعة آلاف وستة وسبعون دينار كويتي) تخصص للتوسع المستقبلي في قطاع الخدمات النفطية.
10- مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم المالية فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
11- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية 2020/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
12- تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31

1- سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليه.
4- مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليه.
5- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31.
6- مناقشة عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31.
7- سماع تقرير التعاملات التي تمت او ستتم مع الأطراف ذات الصلة.
8- مناقشة الإستقطاع للإحتياطي القانوني بنسبة 10% مبلغ 76,191 د.ك (ستة وسبعون ألف و مائة و واحد وتسعون دينار كويتي)
9- مناقشة الإستقطاع للإحتياطي الإختياري بنسبة 10% مبلغ 76,191 د.ك (ستة وسبعون ألف و مائة و واحد وتسعون دينار كويتي) تخصص للتوسع المستقبلي في قطاع الخدمات النفطية.
10- مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم المالية فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2020/12/31.
11- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية 2021/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
12- تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العمومية الغير عادية لعام 2021

1- تعديل نص المادة رقم (2) من عقد التأسيس والمادة رقم (1) من النظام الأساسي كالتالي :-

- النص الحالي (قبل التعديل)

" تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960 والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (97) لسنة 2013 ولائحته التنفيذية ، وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينه أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية مقفلة تسمى " الشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية " شركة مساهمة كويتية مقفلة ".

- النص المقترح (بعد التعديل)

" تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم 1 لسنة 2016، وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينه أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية مقفلة تسمى " شركة سنرجي للحلول النفطية " شركة مساهمة كويتية مقفلة ".

2- تعديل نص المادة رقم (25) من النظام الأساسي :-

- النص الحالي (قبل التعديل)

" لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ولايجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها وعقد القروض والتحكيم، والصلح، والتبرعات، بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة".

- النص المقترح (بعد التعديل)

"لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها وعقد القروض والإقراض والإقتراض وكفالة الغير والتحكيم، والصلح، والتبرعات، بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة".

• وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة وذات الصلة.

على السادة المساهمين الكرام مراجعة مقر الشركة الكائن في منطقة شرق الأحمدي – قطعة 8 – قسيمة 8 – مجمع الشركة الخليجية العالمية – ميزانين ، لإستلام بطاقة الدعوة و جدول الأعمال وذلك خلال ساعات العمل الرسمية.
في حال وجود أي استفسارات يرجى الإتصال على 99019491

وتفضلوا بقبول وافر التحية والإحترام،،،

مجلس الإدارة